

جولة في مشروع الرئيس الصالح السكني بعدن

1930 وحدة سكنية بكلفة تزيد عن ثمانية مليارات ريال

عبدالقادر المحوري

في نهاية 2008م وعندما اعلن عن انشاء مشروع مدينة الرئيس الصالح السكني بمحافظة عدن وغيرها من محافظات الجمهورية حل مشكلة الشباب السكنية وذوي الدخل المحدود في اطار برنامج الرئيس الانتخابي وتنفيذاً وتوتيجاً له شكك الكثيرون في جدية المشروع مواطنون وحتى مسؤولون على السواء.. وكان اكثر المتفائلين يأملون ان يبدأ المشروع وينفذ ولو على مراحل وسنوات طويلة بل عقود.. ولكن.. اضحى المستحيل حقيقة والوهم واقعاً.. وصدق الوعد.. وهاهو اليوم مشروع الرئيس الصالح السكني بمحافظة عدن يوشك على الانتهاء بعد عام واربعة اشهر من بدء التنفيذ حول هذا المشروع وبداياته ومكوناته نتابع معاً من مدير المشروع المهندس/ محمد ناشر..



ومستوصفاً وجامعاً ومركز بريد وقسم شرطة.. وينفذ العمل وبوتيرة متسارعة ليكون على الموعد وفي الوقت المحدد مع نهاية العام الجاري 2010م من خلال سبع شركات هي مؤسسة عبدالعزيز التام- مؤسسة النهضة للمقاولات- مؤسسة العرامي للمقاولات- المؤسسة العامة للانشاءات (الاتصالات) - شركة اعمار سبأ- مكتب حميد شبيل- وشركة السعيد للخرسانة- وحقيقة هناك جهود جبارة ومضاعفة يقوم بها الطاقم الاشرافي والهندسي للمشروع لتحقيق النجاح ووصولاً الى الهدف المنشود.. وهو ما تجسد على الواقع وانجز صرحاً اسكانياً يشار اليه بالبنان في دلالة صادقة على وفاء القائد الذي لم تكنه الصعاب والمعضلات والتداعيات التي شهدتها الوطن واثرت على الاقتصاد بصورة عام.. وابي الا ان يتحقق هذا الحلم.. وهذا هو عهدنا وفيأ صادقاً ملتصقاً لاحتياجات وتطلعات المواطن البسيط..

والكهرباء فهي لازالت تحتاج الى مصادقة اللجنة العليا للمناقصات لاعتماد المناقصة والمصادقة عليها ومن ثم التنفيذ باعتبار اعمال الخدمات تصل كلفتها الى نحو 2 مليارات ريال تقريباً..

مكونات المشروع

ويتكون المشروع الذي وصلت كلفته الاجمالية للوحدات السكنية نحو 8 مليارات و400 مليون ريال من (115) عمارة سكنية مايعادل (1930) شقة موزعة على ثلاثة نماذج مساحة النموذج الاول 105م2
مساحة النموذج الثاني 85م2
مساحة النموذج الثالث 75م2
وكل نموذج مكون من ثلاث غرف وصالة معيشة ومطبخ وحمامين كما يشتمل المشروع ايضاً على مساحات خضراء وملاعب كرة سلة وطائرة ومراكز تجارية ومدرستين

بداية المشروع

في نوفمبر 2008م تم البدء الفعلي لاعمال الانشاء للوحدات السكنية لمشروع الرئيس الصالح السكني بمحافظة عدن ومدة عقد التنفيذ 18 شهراً.. والمتوقع الانتهاء منه في شهر سبتمبر من العام الجاري 2010م خصوصاً وان معظم الاعمال الانشائية قد تم اكتمالها والفترة الحالية هي اعمال التشطيبات في الموقع بصورة عامة من خلال اعمال البلاط والطلاء والتلمديدات الكهربائية والصحية..

البنى التحتية

اما فيما يتعلق بالبنى التحتية وبعد جهود مشكورة من قبل معالي وزير الاشغال العامة والطرق تم الاتفاق مع جميع المرافق الخدمية في عدن وبالتعاون مع محافظ عدن لامدادات المياه وشبكة الطرق التي تجري بوتيرة متسارعة وموازية لتنفيذ المشروع.. اما فيما يتعلق بالمجاري

مسيرة جماهيرية

الحرز مساء يوم الثلاثاء الماضي في قاعة فلسطين بعدن حفلاً خطابياً وفتياً ابتهاجاً بنجاح المؤتمر العام الرابع للحزب كاتفاقية جديدة باتجاه المستقبل وفتح مقار للحزب في عدد من المحافظات بما فيها محافظة عدن وعده من مديرياتها.

وفي الحفل الذي حضره عدد من قيادات وممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أكد أمين عام الحزب صالح عبد الله صالح صائل غمزة الدور الوطني الذي اضطلع به المناضلون الشرفاء في مسيرة النضال ضد الاستعمار والتخلف الامامي الكهنوتي.

مشيداً بالمواقف الوطنية والوحدوية التي سطرها أبناء الوطن في مدينته عدن الحاضنة للثوار والرموز الوحدوية في سبيل الدفاع عن الثورة اليمنية المباركة سبتينر واكتوبر وترجمة تطلعات شعبنا اليمني في سبيل إعادة وحدته والغالية في 22 مايو 1990م.

وأكد واحدية الثورة اليمنية ونضالات الشعب اليمني والتي تأتي امتداداً لوحدة اليمن أرضنا وساننا على مر التاريخ الإنساني.

وقال صائل في كلمته أن الشعب اليمني يختلف تكويناته وانتمائه وفتاته يقف أمام اختبار صعب ومحك حقيقي، وهو ما يتطلب تغليب مصالح الوطن العليا أمام كل الصغائر بهدف الدفع بعجلة التنمية والوقوف ضد كل من يحاول المساس بفايت الوطن ومكتسباته..

معدراً من تلك الأصوات التأميرية التي تحاول النيل من المنجزات الوطنية التي تحققت للشعب اليمني. وتطرق إلى الخطوات التي خطتها الحزب في ظل الوحدة المباركة والتي توجت مؤخرا بعقد مؤتمره العام الرابع ليمثل الانطلاقة المستقبلية باتجاه فتح مقار جديدة للحزب في مختلف محافظات الجمهورية.

كما أقيمت في الحفل عدد من الكلمات للجنة التحضيرية والمناضلين وقطاع المرأة ومنظمات المجتمع المدني، تطرقت إلى الدور الذي قام به الحزب في مختلف المراحل الوطنية.. مشيداً بالمواقف الوطنية المشرفة للحزب تجاه كل التآمرات والمطامع الاستعمارية التي استهدفت ومازلت تستهدف النيل من الوطن ومقدراته ووحدته.

وأجمع المتحدثون أن الوحدة اليمنية راسخة رسوخ جبلا شمساً ونغم وعيوان ومحمية ببارادة الشعب ولا يمكن لأي حاقد أو ماجور المساس بها. ونوهوا بالإنجازات التنموية العظيمة التي تحققت للوطن في ظل الوحدة المباركة والتي بانتت شواهد حية في كل رحاء الوطن بما فيها المحافظات الجنوبية والشرقية.

تخلل الحفل عدد من القصائد الشعرية والأغاني والأناشيد الوطنية المعبرة.

نحسون

في المحافظة ولن تسمح للعناصر التخريبية من العودة للعبث بالأمن والاستقرار والسكينة العامة

أو القيام بأي فعاليات على حساب الأمن ومصالح المواطنين.

مشيراً إلى ان عدداً من العناصر التخريبية المسلحة والخارجية على النظام والقانون قدمت إلى الضالع بهدف تشويه التاريخ النضالي الحافل لأبناء هذه المحافظة.

واضاف: ان من يتشدقون باقامة الفعاليات السلمية لا يحتاجون إلى مجاميع مدججة بالسلاح، وقال: من ينفذون تلك الفعاليات لا يملكون الانفسهم وان قدوم مجاميع من خارج الضالع لتنظيم الفعاليات التخريبية هو دليل ان تلك العناصر التخريبية تنتقل من منطقة إلى أخرى لزعزعة الأمن والاستقرار وبث سموم الحقد والكراهية.

مؤكداً ان الأجهزة الأمنية اتخذت عدداً من الاجراءات لبيسط الأمن والاستقرار وفرض هيبة النظام والقانون ومنع الاعمال التخريبية.

وأثنى لحسون صالح مصلح على النتائج الايجابية للاجراءات الأمنية الأخيرة، وقال انها لقيت ارتياحاً واسعاً من المواطنين لما الحقته تلك العناصر التخريبية من اضرار بمصالحهم وعكرت من صفو حياتهم.

ولفت وكيل محافظ الضالع إلى ان عدداً من العناصر الامنية بدأت بتسليم انفسهم طواعية للجهاز الأمنية، مشيداً بتعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية وذلك ملاحة ومتابعة العناصر المطلوبة أمنياً.

مشهدون

تم تسليم رسالة للمجلس تطالب بأهمية وضرورة إقرار نص المادة (15) في قانون الأحوال الشخصية بتحديد سن الزواج.

وتقدمت قيادة اتحاد نساء اليمن الاعتصام أمام مجلس النواب لمطالبة أعضاء المجلس مناهضة زواج الصغيرات في اليمن حيث تقدمت قيادات الاتحاد بمليين توقيع من جميع محافظات الجمهورية تناشد فيها أعضاء المجلس مناهضة زواج الصغيرات وعدم قبول إعادة القاضون للمداولة في المجلس وذلك حفاظاً على حياة الفتيات الصغيرات وكفالة حقوقهن في التعليم والصحة لخلق مجتمع واع قادر على قيادة عجلة التنمية.

كما ألقى الأستاذة زمية عباس الارياني كلمة أمام رئيس مجلس النواب تطالب فيها بسن أمن لسزواج الفتيات وكفل حقوق الفتيات التي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية، ووصفت الزواج بالمسؤولية الاجتماعية الأسرية وللغاة حق في الصحة والأمن والاستقرار والتعليم.. كما ألقى عدد من القياديات كلمات عبرن من خلالها على تأكيدهن على المطالبة بعدم سلب حقوق الفئات في التعليم والصحة.

من جانبه رد رئيس البرلمان يحيى الراعي على تلك المطالبات بأن القانون قد حدد سن الزواج بـ(17) سنة) وتكونت لجنة وطالبت بإعادة المداولة في القانون

وسيعمل المجلس على مناقشة الموضوع بسحب المقدمتين وحسب العقوبات المترتبة على مخالفة هذا القانون والحكم على المخالفة بالرجوع إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وإلى كتاب الله.

كما وجه رئيس المجلس بتشكيل لجنة من النواب الشيخ ياسر عبدربه العواضي والأستاذ عبدالله المقطري للتشاور مع أعضاء المجلس طالبين النص للتداول، بغرض سحب التداول والتوصل إلى صيغة مرضية بحيث يصبح القانون نافذاً.

هذا وشاركت في الاعتصام أمام مجلس النواب اللجنة الوطنية للمرأة وكثير من منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتهم ممثلون عن مختلف الأحزاب والقوى السياسية والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، اتحاد نساء اليمن، تحالف الأوممة المأموية، منتدى النقاش العربي لحقوق الإنسان، الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة، المدرسة الديمقراطية.

برلمان الأطفال، برلمان الظل للنساء، مبادرة كوني وكون الشبابة، الكشافة والمرشدات، ممثلين لمدارس أمانة العاصمة، منتدى الإعلاميات ووسائل إعلام محلية ودولية.

جدير بالذكر أن قانون الحد الأدنى لسن الزواج تم تقديمه لمجلس النواب منذ عام 2000م وتم الموافقة عليه في مارس 2008 إلا أن مجموعة قليلة في أعضاء المجلس المتشددتين سحبته للتداول، ومنذ ذلك الحين لم يتم البت فيه.. وسط معارضة من قبل القيادات الإسلامية وفضيلة علماء الدين لأي تحديد لسن الزواج، معتبرين ذلك تجاوزاً على الشريعة الإسلامية.

السفير البريطاني

بالسفير ومرافقيه في محافظة حضرموت وفي مقر المؤتمر الشعبي العام وشكره على اهتمام دولة بريطانيا بوحدة اليمن واستقراره ومساعدتهم في تطور بلادنا اقتصادياً وتنموياً ودعم التجربة الديمقراطية والممارسة الانتخابية في بلادنا. مشيراً إلى رعايته الدوية البريطانية للاجتماع الذي انعقد في لندن لمساعدة اليمن في محاربة الإرهاب ودعمه اقتصادياً.

وفي اللقاء استعرض مسيرة التجربة الديمقراطية في اليمن والجهود التي بذلتها القيادة السياسية ممثلة في فخامة رئيس الجمهورية في إصلاح النظام السياسي والدفع بعجلة التنمية والتطور، كما تطرق إلى الجهود التي قدمها المؤتمر الشعبي العام من خلال إطلاق عدد من المبادرات والتنازلات من أجل الحوار ومشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية ووضعهم أمام مسؤولياتهم كحزب ونخب سياسية. من جانبه عبر السفير البريطاني عن سعادته بزيارة محافظة حضرموت، شاكرًا لقيادات مؤتمر حضرموت على هذا اللقاء.

حيتور

على عبده عميدة كلية طب الأسنان والدكتور/ مهدي الحاج عميد كلية الصيدلة، «إننا نتعامل بمسؤولية وطنية عالية مع كل طالبنا ولكننا لن نسمح لأحد باختراق القانون واللوائح والأنظمة الجامعية..» وأستطرد قائلاً: «أن القيام بنشاط سياسي هدام والعبث بالقضية الوطنية يعد خط أحمر لن نسمح به، كما أن القانون يلزمنا التصدي له».

وأوضح أن تلك الأعمال تهدف إلى إشغال الكليات عن عملية التطور الأكاديمي واكتساب الطلاب المعرفة العلمية.. منوها إلى الجهود التي تبذل من خلال عقد الاتفاقيات للحصول على الكتب والمراجع الجديدة وتوفير فرص للتأهيل العلمي في الخارج وكذا لتطوير البنى التحتية للكليات وتطوير المناهج والبرامج الدراسية.. الخ.

وأضاف بالقول: «كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان تعد جوهر كليات الجامعة من حيث المستوى العلمي لها والمكانة.. والاتصاف بالدراسة بهذه الكليات تعد فرصة لأي طالب وللمستقبل، وبالتالي فإننا لن نترك لمجموعة صغيرة مخالفة العيث بهذه الكليات ونشر الفوضى وإضاعة فرصة التعليم والمستقبل الأفضل للطلاب المنتسبين لها».

ووجه الأخ/ رئيس الجامعة عمداء كليات الطب البشري والصيدلة وطب الأسنان بتشكيل لجنة للتحقيق وفقاً للقانون والأنظمة الجامعية وتطبيق الإجراءات التي أقرتها اللائحة والأنظمة الأكاديمية على الطلاب الذين يقومون بأعمال سياسية خطيرة داخل أسوار الكلية ويهدفون إلى الإخلال بالعملية التدريسية وبدور الكلية العلمي.

من جهته ذكر الدكتور/ علي أحمد يافعي عميد كلية الطب البشري أن ما حدث من تجمع مخالف للوائح الكليات يوم الاثنين الماضي هو أمر غريب ومحاولة لإرباك سير الدراسة في كلية عرف عنها الانضباط الأكاديمي والمستوى العلمي العالي لطالبها.

وقال يافعي: «أن هذه التجمع المخالف هو حرق لأسس الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل جامعات العالم.. موضحاً بأنه قام بالانلقاء بنواب العميد بالكلية وتم استدعاء عدد من الطلاب لمعرفة كنهية هذه المخالفة غير المعهودة والعناصر المرخصة عليها.. مؤكداً أن ذلك التجمع المخالف لم يستطع أن يؤثر على سير الدراسة أو العملية التعليمية للطلاب في الكلية».

وأشار الدكتور/ علي أحمد يافعي أن الكلية أوضحت للطلاب على أكثر من مناسبة الحقوق والواجبات التي يجب على الطالب الالتزام بها بحسب ماورد بالقانون واللوائح المنظمة للنشاط الجامعي أسوة بكل جامعات العالم.. مفيداً أن طلاب الكلية تعاملوا مع تلك اللوائح والأنظمة بمسؤولية وحس عال، ووعي رفيع وإدراك بأن تطبيقها سيعود عليهم بالنفع وسيتيح أمامهم أجواء دراسية مثلى..

من جهتها أفادت الدكتورة/ مهجت علي عبده بأنها لاحظت وجود عناصر من خارج الكلية شاركوا في التجمع وجلبوا معهم منشورات وبإضافة بهدف التأثير على سير الدراسة والهاء الطلاب عن مهمتهم الرئيسية في الكلية وهي التعلم والتحصيل المعرفي.

وأوضحت الدكتورة/ مهجت عبده أن الجامعة تشهد هذا العام نشاطاً علمياً وثقافياً وطلابياً مكثفاً.. كما أن الطلاب مشغولون بالتعلم وبالأبحاث في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في أقسامهم العلمية وكلياتهم التي يتلقون فيها العلوم الطبيعية ولا يقوم بأي أعمال سياسية مزلة بالقوانين والأنظمة لا يكون هدفه التعلم بل التخريب والهدم.

من جانبه أكد الدكتور/ مهدي الحاج عميد كلية الصيدلة رفض طلاب الكليات ومنسبها لأي تجمعات مخالفة للأنظمة.. مستكثراً تجمع الأسس بكلية الطب (22مارس2010م) واعتبره تجمعا مخالفاً ضم بضعة أشخاص ولايعبر عن الطلاب الذين يستكثرون كل الأعمال الهادفة الإضرار ببيئة دراستهم وهدفهم الأساسي في تلقي العلم.

وقال الحاج: «كل طلابنا كانوا يتلقون علومهم في القاعات الدراسية والمختبرات.. مشيراً إلى أن من يريد أن يمارس أعمال سياسية أو مخالفة فيجب أن لايقرب من أسوار كليات الجامعة».

حضر الاجتماع نواب عمداء كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وعدد من مسنولي الكليات الثلاث.

وكان الأخ/ رئيس الجامعة قد أصدر القرار رقم (964) لعام 2009م بشأن تشكيل مجلس تأديبي للمخالفات الطلابية بجامعة عدن برئاسة نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، كما صدر القرار رقم (965) لعام 2009م بشأن تشكيل لجان للتحقيق في المخالفات الطلابية داخل جامعة عدن برئاسة نائب عميد كلية الحقوق لشؤون الطلاب.

في اطار

وانجازاتها. وقد اجتمعت ملاحظات النخب الثقافية والأكاديمية وردود المحاضر على واحدية الثورة اليمنية.. مؤكداً ان مستقبل الشعب اليمني في الوحدة، مشددين على ضرورة اطلاع الاجيال على تاريخ الثورة اليمنية.

رؤية تغلن

استكمال الدراسات والتصاميم مطالباً المكاتب التي لم تنجز الدراسات الخاصة بمشاريعها سرعة انجازها ورفعها خلال اسبوع. وأوضح الخضمي ان المشاريع الملغ عنها هي مشاريع المرحلة الثانية موزعة على قطاعات الشباب والرياضة والبياه والصرف الصحي والإدارة المحلية والشؤون الاجتماعية والثقافية والطرق.

وطالب المحافظ الجهات التي سترسي عليها هذه المشاريع الالتزام بالموصفات وبحسب الأنظمة والقوانين